فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

The effectiveness of Islamic banks in promoting financial inclusion in Algeria

د.بوعوينة سليمة*[1]، ط.د قاسي يسمينة[2]

[1]المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة–،مخبر الاقتصاد والتنمية، 1، bouaouina.salima@cu-tipaza.dz

[2]جامعة احمد زبانة – غليزان–،إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضية والإعلام الآلي،yasmina.kaci@univ- relizane.dz

تاريخ الاستلام2022/09/20 تاريخ القبول: 2022/12/05 تاريخ النشر: 2022/12/25

ملخص:

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعية ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول، مقدمة لذلك فكراً اقتصادياً ذو طبيعة خاصة وقد أصبحت هذه المصارف واقعاً ملموساً وفعالاً تجاوز إطار التواجد لينفذ إلى آفاق التفاعل والابتكار والتعامل بإيجابية مع مستجدات العصر، فهي تلعب دور كبير في تعزيز الشمول المالي، لقد خصصت هذه الدراسة للتعرف على واقع الشمول المالي والمصارف الإسلامية في الجزائر،والدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للمصارف الإسلامية أن تعزز وتشجع الشمول المالي في الجزائر من خلال التخفيف منالتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية .

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الشمول المالي،القطاعات المالية والمصرفية، تعزيز الشمول المالي.

تصنيفJEL: G21 , E59 , D14

Abstract :

Islamic banks have become a reality not only in the life of the Islamic nation, but in all parts of the world, as they are spread in most countries, providing an economic thought of a special nature. Dealing positively with the developments of the times, as it plays a major role in promoting financial inclusion by addressing the reality of financial inclusion, and identifying the requirements for activating Islamic banking through the case study of Algeria.

This study concluded that the ability of financial inclusion to contribute to the development of the economy, after being strengthened by Islamic banks, in addition to knowing the most important challenges facing the Islamic financial and banking sectors.

Keywords:Islamic banks, financial inclusion, financial and banking sectors, promoting financial inclusion.

Classification Jel :G21 , E59 , D14.

***د.بوعوينة سليمة؛** bouaouina.salima@cu-tipaza.dz

I. مقدمة:

احتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، من خلال استقبال الأموال وحفظها وتنميتها واستثمارها وتمويل من يحتاج إليها وتعتبر البنوك التقليدية رائدة في المجال المصرفي نظرا لخبرتها وتجربتها الطويلة .

كما يعتبر الشمول المالي محل اهتمام مُتزايد لما يحققه من فوائد عدة للمجتمع ، وذلك من خلال حشد الموارد لزيادة معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على مواجهة تحديات الفقر و البطالة و إرساء العدالة الاجتماعية ، كما أن توفير الخدمات المالية يسهل أمور الحياة ويجعل المؤسسات و الأفراد يعملون وفق خطط سليمة ، ما يساعدهم على بدء أعمالهم و توسيعها على أسس اقتصادية بعيدا عن العشوائية ، ويحفزهم لمزيد من الاستثمارات ، و يمنحهم القدرة على إدارة المخاطر، و مواجهة الصدمات المالية .

وظهرت المصارف الإسلامية كبديل عادل و ضرورة ملحة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا الذي تقوم على أساسه أعمال المصارف التقليدية لعقود من الزمن و لأسباب عدة لم تجد الدول الإسلامية مفرا من التعامل وفق نظام تقليدي قائم على الفائدة يرتكز في نشاطه على الإقراض والاقتراض على فائدة محدده مسبقا, الشيء الذي احدث نوع من التناقض في أوساط المجتمع؛ وعقب الأزمة المالية لعام 2008،انكشفت مساوئ النظام الربوي مما دفع بصانعي السياسات الاقتصادية والمالية إلى محاولة إيجاد القوانين والضوابط التي من شأنها الحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة أما في المجتمعات الإسلامية فقد حاول واضعو السياسات فهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تحفظ شريحة واسعة من المجتمع في التعامل مع المصاريف التقليدية وبالتالي فهي عمليا مقصاة من الاستفادة من مختلف التمويلات، وكانت الصيرفة الإسلامية أحد الابتكارات المالية التي تسمح في الحد من الآثار السلبية للإقصاء المالي و زيادة الاستفادة أكثر من الخدمات المالية و من ثم تشجيع الوصول إلى شمول مالي يساهم في النمو و الكفاءة الاقتصادية و العمل على تحسين المستوى المعيشي لكافة شرائح المجتمع خاصة محدودي الدخل و من أجل الإحاطة بالموضوع نطرح الإشكالية التالية :

ما هو الدور الذي يمكن تلعبه المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

أهمية الدراسة : تبرز أهمية الدراسة في التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية و المصرفية الإسلامية من خلال دراسة حالة الجزائر وسبل التمويل الإسلامي في المجتمعات الإسلامية؛ كما تتناول هذه الدراسة في التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر أما في الجانب التطبيقي يتم التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم التحديات التي يمكن أن تواجه المصارف المالية و المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

أهداف الدراسة: نهدف من وراء هذه الدراسة الوصول إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح مفهوم الشمول المالي وأبعاده واليات تعزيزه.
- توضيح مفهوم المصارف الإسلامية وطرق تمويلها.
- معرفة التحدياتالتيتواجهالمصارف الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي.
- التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

منهج الدراسة: انطلاقا مما سبق وللوصول إلى أهداف الدراسة ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قمنا بالتطرق إلى مفهوم كل من الشمول المالي والمصارف الإسلامية، وكذا التحديات التي تواجه هذه الأخيرة ودورها في تعزيز الشمول المالي، معتمدين في ذلك على مجموعة من المراجع تمثلت في الكتب والمجلات و المقالات،وصولا إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

المحور الأول:الإطار النظري حول الشمول المالي والمصارف الإسلامية.

المحور الثاني: الدور المحوري للمصارف الإسلامية في تعزيز وتشجيع الشمول المالي.

II-الإطار النظري حول الشمول المالي والمصارف الإسلامية

حيث سنتطرق في هذا المحور إلى ما يلي:

II-1- مفهوم الشمول المالي:

أولا: تعريف الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أحد القضايا الرئيسية التي تهتم بها الحكومات في الآونة الأخيرة لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول حيث تبنت مجموعة العشرين محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية،كما حدد البنك الدولي هدفا استراتيجيا في تعميم الخدمات المالية للجميع في **2020** لدورها الفعال في محاربة الفقر و البطالة على مستوى العالم، وعلى ضوء الاهتمام الدولي بهذا الموضوع بدأت المؤسسات والأطر إقليمية الدولية ذات العلاقة بالعمل على إيجاد تعريف للشمول المالي .

فقد عرفته مجموعة العشرين(**G20**)والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)بأنه:" نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادي وشفاف بتكاليف معقولة".(**صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 20**)

وعرفت منظمتي التعاون والتنمية الاقتصادية (OECO) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INEE)بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة،ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي،وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.(**بهوري، 2019، صفحة 162**)

كما يعرف الشمول المالي بأنه: "حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى قنوات ووسائل غير رسمية لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف وتعتمد في غالب الأحيان على أسعار مرتفعة".(**وآخرون، 2019، صفحة 12**)

يعني الشمول المالي توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المالي بمكوناته من مصارف ومؤسسات مالية وتأمين وصناديق الضمان الاجتماعي وغيرها، بضمان وصول الخدمات المالية أكبر شريحة من السكان وبصورة مستمرة وبتكلفة أقل ويتم تطبيق سياسات الشمول المالي عبر تطبيق إستراتيجية شاملة للشمول المالي وذلك من خلال وضع أهداف واضحة وسهلة القياس.(**حسنية، 2015، صفحة 04**)

ثانيا: أبعاد قياس الشمول المالي:

له ثلاثة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية،وتعزيز جودة الخدمات المالية،ويمكن توضيحها كما يلي:

أ–الوصول:Accessعبارة عن الفترة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والتسوق والتكنولوجيا، إنه أن تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات والتي يوجهها العملاء عند استخدامها، مضافا إلى ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يوجهها الزبائن الوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات.

ب–الاستخدام: Usageعبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات عبر الزمن مثل متوسط ميزانية الإنذار، تعقد الصفقات لكل حساب، تعد المدفوعات الإلكترونية لكل حسابه، وفي سبيل استعمال المنتوجات المالية ينبغي على كل من المؤسسات والقطاع العائلي القدرة على الوصول إليها.

ت– الجودة:Qualitéويقصد بها قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتوجات المالية.(**نجيب، 2007، صفحة 04**)

والشكل التالي يوضح لنا هذه الأبعاد:

الشكل رقم (01):أبعاد قياس الشمول المالي

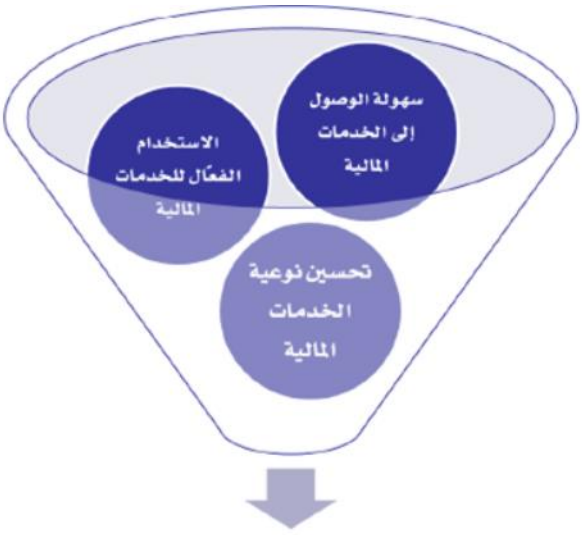

المصدر:(عجور، 2017، صفحة 11)(بتصرف)

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن عناصر النجاح لقياس أبعاد الشمول المالي، قائمة على ثلاث مؤشرات رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل الموظفين،وأيضا العمل على تحسين نوعية الخدمات المالية.

ثالثا: آليات تعزيز الشمول المالي:

في ضوء الجهود المبذولة لترسيخ مبدأ الشمول المالي،والذي أصبح يمثل أولوية خاصة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية في جميع أنحاء العامل،الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وآليات لتطبيقه وتتمثل آليات تعزيز الشمول المالي في الآتي:(**دريد و غريب، 2021، الصفحات 283-284**)

- ✓ حماية مستهلكي الخدمات المالية من أجل زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي.
- ✓ دعم البنية التحتية المالية توفير بيئة تشريعية ملائمة يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- ✓ تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
- ✓ الاستفادة من التطور التكنولوجي بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات.
- ✓ تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.
- ✓ التثقيف المالي لتعزيز الوعي والمعرفة المالية خاصة لدى الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى المشروعات متناهية الصغر والصغرية والمتوسطة وهي فئة الشباب والنساء.
- ✓ تعزيز تنوع المؤسسات المالية لدى القطاعات المالية الشاملة بهدف تطوير القطاع المالي وتعزيزه، للوصول إلى توفير خدمات مالية لكافة شرائح المجتمع ومؤسساته.
- ✓ تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة، وذلك من أجل خفض تكاليف المعاملات وتقدمي خدمات مالية مناسبة للعملاء.
- ✓ التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بهدف زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.
- ✓ الاستثمار في التكنولوجيا واستخدامها لتسهيل عملية الرقابة والإشراف.
- ✓ تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة منخفضة التكلفة،مثل: الحسابات المصرفية والتأمين متناهي الصغر والتي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض.

II-2 – مفهوم المصارف الإسلامية

أولا: تعريف المصارف الإسلامية

لقد عرفتها اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: على أنها "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"، وحتى يكون التعرف شاملا ودقيقا لابد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي: (**سمير، 2018، صفحة 03**)

–الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في مختلف أوجه النشاط المالي والمصرفي والاقتصادي.

– عدم التعامل بالفائدة الربوية والالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد عن المجالات الحرام والمشكوك فيها.

– عدم استغلال وأكل أموال المودعين بالباطل، وعدم حبسها عن التداول واكتنازها.

– خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية.

– تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة، وتلبية متطلبات المجتمع وتجميع المدخرات واستثمارها خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه من خلال هذين التعريفين نستنتج أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية ومختلف أعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وترفض بالتعامل بالفائدة والربا.

ثانيا: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

طبقا لمبادئ الشريعة فإن عملية استثمار الأموال ومختلف العمليات المالية تتم عن طريق العديد من صيغ التمويل القائمة على مبادئ الإسلام من حيث مشروعية الحلال وتحريم الربا والمحافظة على المال من كل المخاطر، وهذه الصيغ تأخذ الأشكال التالية:(**سمير، 2018، الصفحات 06–11**)

1– التمويل بالمشاركة: يعتبر من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك قائدة محددة من قبل، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحا أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل، ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة الدائن بالمدين.

2– التمويل بالمضاربة: المضاربة هي عقد بين طرفين ،يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الآخر مالا معلوما ليتجر له فيه، والربح بينهما حسب الاتفاق، وفي المصارف الإسلامية تعني المضاربة دخول المصارف في صفقة محددة مع متعامل و أكثر ، بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، ويكون المصرف هو الشريك صاحب المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإن تحقق الربح وزع وفقا للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت الخسارة، يتحمل المصرف خسارة رأس ماله، ويتحمل المتعامل خسارة في عمله فحسب، ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة الخسارة.

ويعتبر هذان النوعين من صيغ التمويل الطويلة الأجل.

3– الاستصناع: هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيئ محدد الجنس والصفات للطرف الآخر (المستصنع)، على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع على الصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا.

4– الاجارة: هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة.

5– المزارعة: هي عقد شركة، بأن يقدم أحد الشريكين مالا أو أحد عناصر الإنتاج وهي الأرض، بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض.

6- المساقاة: هي عقد يقوم على اصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها، وهي عقد شركة بين مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه، على أن يقوم الأخير بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة في نظير جزء شائع من الغلة.

وتعتبر الاستصناع والاجارة والمزارعة والمساقاة من صيغ التمويل متوسطة الأجل.

في حين نجد أن صيغ التمويل القصيرة الأجل تتمثل في المرابحة والسلم وتتمثل فيمايلي:

7- المرابحة: هي عملية بيع بثمن الشراء مضافا إليه خامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم).

8- السلم: هي عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل السلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد فقط السلع التي تسلم له مؤجلا.

III- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي

III -1- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية :

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية وتتمثل فيمايلي:(**شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 111**)

- عدم تطور البنى التحتية للقطاعات المالية الإسلامية بالقدر الذي يُمكِّن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، ويتمثل أهمها في ضرورة وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني وضمان حقوق الدائنين.
- ضعف المستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد التمويل المقدم للأفراد أو الشركات.
- ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
- انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية.
- ارتفاع تكلفة إجراءات المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع جهاز الصرف الآلي.
- تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقها.
- انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها.

III-2- دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي:

يبرز هذا الدور من خلال العناصر التالية:

- **الاعتبارات الدينية لاستخدام المنتجات والخدمات المالية:** جذبت صناعة التمويل الإسلامي في الأعوام الأخيرة اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية كقناة محتملة يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، حيث يسهم التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الشركات والأفراد الذين لا يستخدمون حاليا الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية أو عالمية.

وتسهل أدوات التمويل الإسلامي عملية إعادة توزيع الثروة في المجتمع إذ يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والقرض الحسن والصدقة، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض في المجتمع.

- **تعميم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية:** لم تعد المصرفية الإسلامية تقتصر على الدول الإسلامية فقط بل تحولت هذه الصناعة الناشئة من أسواق خاصة بالمسلمين المتدينين إلى بديل قابل للتطبيق بالنسبة لمستهلكي التمويل التقليدي بغض النظر عن معتقداتهم الدينية.

إن نمو المصرفية الإسلامية يمكن أن يساعد على تقليل الفجوة في الحصول على التمويل، ويدعم أهداف تعزيز الشمول المالي، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي،وأشارت الدراسات التي بحثت في الارتباط بين المصرفية الإسلامية وبين الشمول المالي إلى أهمية هدا الأخير في الوصول إلى محدودي الدخل حيث يمكن أن يؤذي التمويل الأصغر مع وجود مؤسسات متوافقة مع الشريعة إلى دعم التمويل المقدم لشريحة من السكان لا يتوافر لها إلا قدر محدود من الخدمات المصرفية التقليدية أو لا ترغب في استخدام تلك الخدمات لأسباب دينية. (**Mohieldin M, Iqbal z, Rostom , & Hess XiaoChem, 2018, p. 35**)

IV- المحور الثاني: الدور المحوري للمصارف الإسلامية في تعزيز وتشجيع الشمول المالي في الجزائر

VI-1-دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر :

لمعرفة واقع الشمول المالي في الجزائر، استخدمنا بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام **2017**،وقد تم جمع البيانات الخاصة بالجزائر مع أخذ عينة فيها**1016** شخصا، للمشاركة في المسح المطلوب والذين يمثلون **90** %من السكان، غير أنه تم استثناء سكان الجنوب من هذه الدراسة الذين يمثلون **10** % الباقية، وكانت النتائج المتحصل عليها موضحة فيما يلي:

- **التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية:**رغم استمرار تزايد امتلاك الحسابات،إلا أنه لايزال التفاوت قائما فقد كانت الفجوة كبيرة بين الجنسين في الجزائر؛حيث أن هناك **56%** من الرجال يمتلكون حسابات مقابل **29**% من النساء في **2017**،في حين على المستوى العالمي هناك **72** % من الرجال يمتلكون حسابات مقابل **65**% من النساء.

الشكل رقم (02): الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية

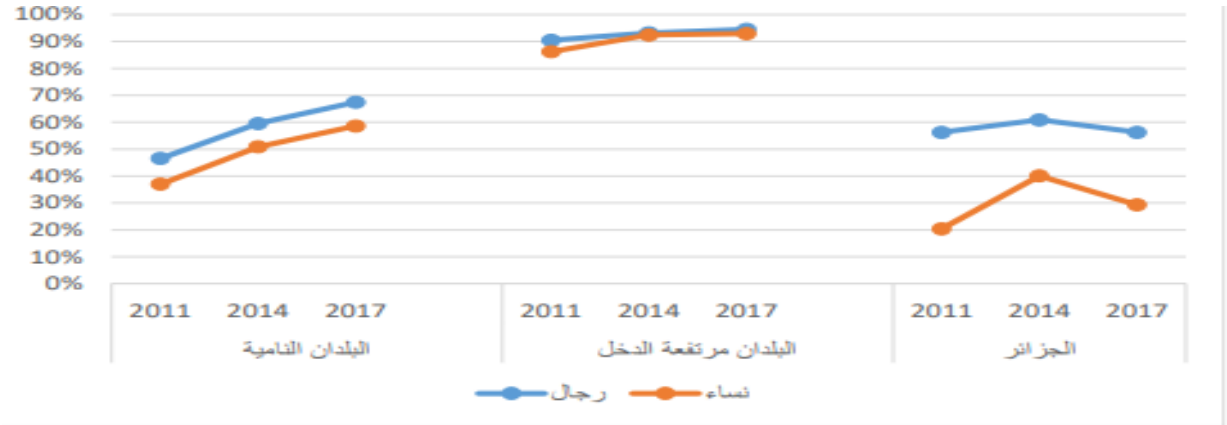

Source : globale findexdatabase

نلاحظ من خلال هذا الشكل أنالفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية تختلف في البلدان النامية والبلدان المرتفعة الدخل وفي الجزائر، ففي البلدان المرتفعة الدخل تكاد تكون منعدمة الفجوة بين الجنسين بين**2014** و**2017**، وتظهرالفجوة أكثر في الجزائر حيث بلغ عدد الذين يمتلكون حسابات سنة **2014** حوالي **65**%للرجال و**40%** للنساء، وانخفضت في سنة **2017** إلى **56 %** و **29%**للرجال والنساء على التوالي.

- **كيف يستخدم الناس حساباتهم ويصلون إليها:**

إن امتلاك حساب يمثل خطوة أولى مهمة نحو الشمول المالي لكن للاستفادة بشكل كامل من امتلاك حساب، يلزم أن يكون بمقدور الشخص استخدامه بطرق آمنة وملائمةوتقدم قاعدة بيانات المؤشر العالمي أفكار ليست فقط حول من يمتلكون الحسابات، بل أيضا عما إذا ستخدمً للشمول المالي كانت في إجراء المدفوعاتُ وكيفية القيام بذلك.

- **بالنسبة للمدفوعات الرقمية:**

لقد أفاد **26 %** من البالغين في الجزائر، بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال العام الماضي وفي البلدان مرتفعة الدخل، بلغت النسبة **91 %**من البالغين مقابل**44 %**في البلدان النامية.

عرف استخدام المدفوعات الرقمية ارتفاعا خلال الفترة من **2014 إلى 2017**، فقد زادت نسبة البالغين حول العالم الذين يرسلون أو يتلقون مدفوعات رقمية من **41 %إلى 52 %** بواقع **11** نقطة مئوية وفي البلدان النامية، ارتفعت نسبة البالغين الذين يستخدمون هذه المدفوعات بواقع **12** نقطة مئوية لتصل **إلى44 %**والشكل الموالي يبين لنا ما مدى استخدام الحسابات المصرفية في المدفوعات الرقمية.

الشكل رقم (03): استخدام الحسابات المصرفية في المدفوعات الرقمية

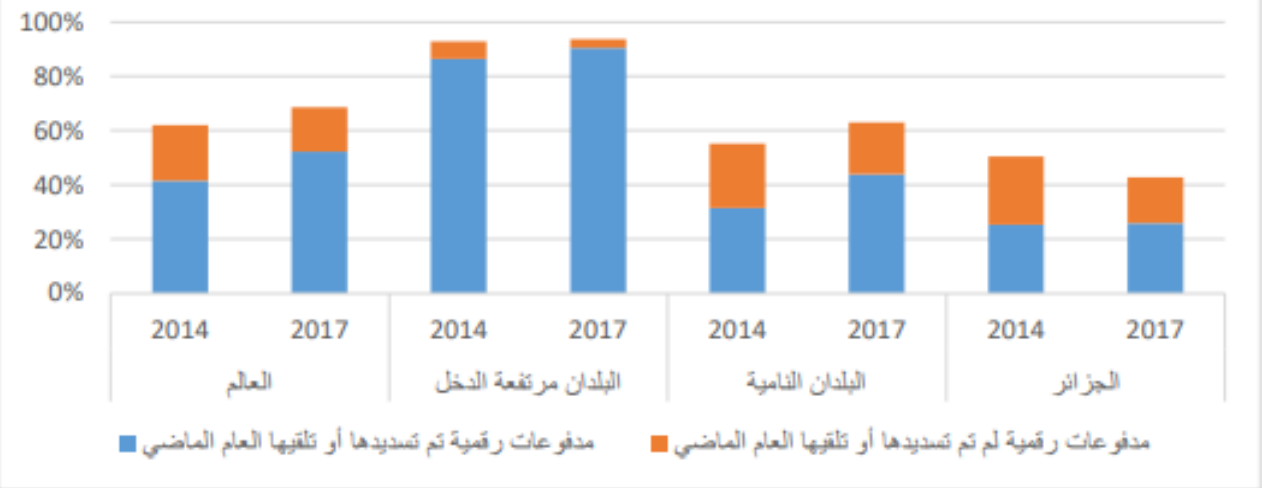

Source : globale findexdatabase

- **الحسابات الخاملة:**

ليس جميع الأشخاص الذين لديهم حسابات يستخدمونها بنشاط. أفاد نحو **32 %** من مالكي الحسابات في الجزائر بأنهم لم يقوموا بأي عمليات إيداع أو سحب، بشكل و بالتالي فهم يمتلكون ما يمكن اعتباره حسابات خاملة وتتفاوت نسبة هذه الحسابات من بلد لآخر، لكنها تعد مرتفعة خاصة في العديد من بلدان جنوب آسيا، وعالميا وصلت النسبة إلى **20%**.

- **اقتراض الأموال:**

أفاد نحو نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم بأنهم اقترضوا أموال في العام الماضي وكانت النسبة الأكبر في البلدان مرتفعة الدخل، حيث يعتمد معظم المقترضين على الائتمان الرسمي المقَّدم من مؤسسة مالية أو من خلال بطاقة الائتمان. وعلى العكس من ذلك، يلجأ المقترضون في البلدان النامية على الأرجح إلى الأسرة أو الأصدقاء فما هي الأغراض التي يقترض الناس من أجلها؟ أحد الأغراض الشائعة هو شراء أرض أو منزل، وهو أكبر استثمار مالي يقوم به العديد من الأشخاص في حياتهم وفي عام **2017**، أفاد **27%** من البالغين في البلدان مرتفعة الدخل بأنهم مدينون بقرض سكني أخذوه من أحد البنوك أو المؤسسات المالية مقابل أقل من **10 %** في البلدان النامية.(**Godfrey و Francois، 2020، صفحة 03**)

الشكل رقم (04):حالة الاقتراض

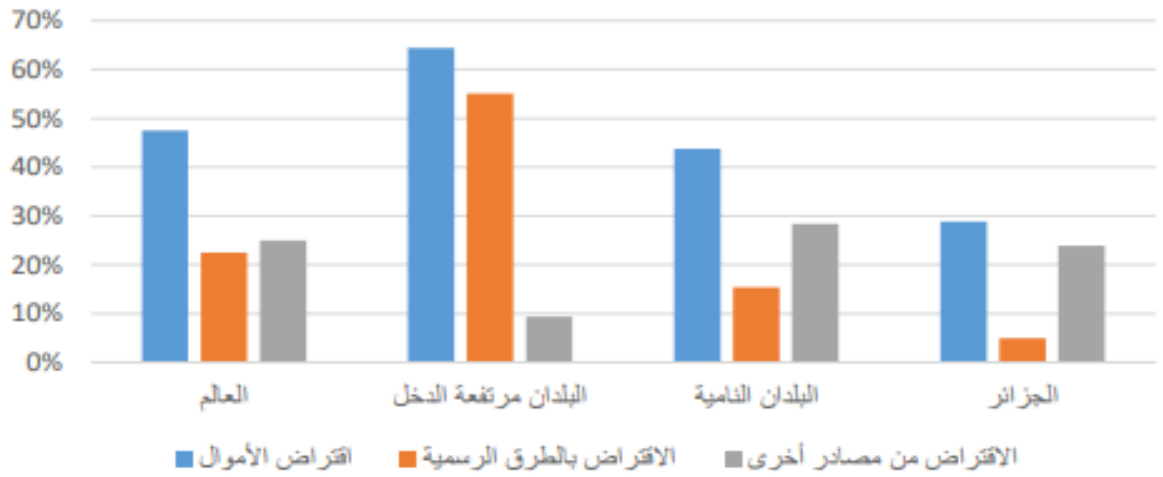

Source : globale findexdatabase

IV-2- المصارف الإسلامية في الجزائر وتعزيز الشمول المالي

أولا: متطلبات تفعيل المصارف الإسلامية في الجزائر :

نظرا للدور والأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،فانه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن إجمالها فيما يلي :

أ- التدريب والتثقيف الشرعي للعنصر البشري العامل بالمصارف الإسلامية: يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية في:

- ✓ إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية وذلك العداد وتدريبوتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة،وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر.
- ✓ قيام المصارف الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل المصرف،وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال،كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة،ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.

ب- التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

ويكون هذا من خلال:(**حبيبة، وفاء، و هالة، 2020، الصفحات 77-78**)

- ✓ تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية،بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة،ويكون من خلال سن قانون خاص بالمصارف الإسلامية من خلال أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى الكثير من الإشكالية في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعالقة مع مختلف المؤسسات العاملة في السوق المصرفية بالجزائر.
- ✓ يثمن على بنك الجزائر تحديده للقواعد التي ستطبق على منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك و المؤسسات المالية من خلال وضعه لإطار قانوني لها و المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية و التنظيمية المتعلقة بعمل المصارف والمؤسسات المالية من خلال النظام رقم **18-02** حيث يحدد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، و إخضاعها للتنظيم **13-01** و المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية ربما يكون في صالح هذه المنتجات المالية الإسلامية في انتظار تطبيقاته العملية.

V-خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه "**فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**"؛ توصلنا إلى أنه يمكن للمصارف الإسلامية أن تعزز وتشجع الشمول المالي في الجزائر من خلال التخفيف منالتحديات التي تواجههاالمصارفالإسلامية .

V-1-النتائج :

من خلال دراستنا هذه حول فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ➢ حاجة المصارف الإسلامية إلى تحسين الشمول المالي والمصرفي الإسلامي عن طريق تطوير البنى التحتية الإلكترونية، إذ يُسْهم تقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الوكلاء في خفض تكلفتها ووصولها إلى فئات أوسع في المجتمع.
- ➢ حاجة المصارف الإسلامية إلى تطوير الإجراءات والممارسات المتعلقة بحماية المستهلكين في الخدمات المالية الإسلامية، في ظل تطور المنتجات المالية وضعف الوعي المالي والمصرفي الإسلامي.
- ➢ حاجة المصارف الإسلامية إلى استخدام المالية الإسلامية التي تؤدي دوراً محفزاً في استقطاب الأفراد والمشروعات الصغيرة المستبعدة مالياً إلى النظام المالي الرسمي، والتي لا ترغب في استخدام الخدمات المالية والمصرفية لأسباب دينية.
- ➢ زيادة الوعي والمعرفة بالمنتجات الإسلامية والية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي للقطاعات ويعزز دور المؤسسات المالية.

V-2- التوصيات والاقتراحات :

من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإننا نقترح جملة من الاقتراحات والتوصيات منها:

- على البنوك الإسلامية في الجزائر العمل على استقطاب أكبر عدد من المتعاملين، وذلك بالتقليل من قيمة التكلفة والرسوم على الخدمة وإعطاء جمال أوسع للمتعامل من أجل الوصول إلى خدمات مالية أفضل من خلال الزيادة في عدد الفروع لتغطية مختلف النقاط والمناطق عبر تراب الوطن.

- وضع قواعد وأنظمة قانونية هدفها تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية الإسلامية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها.
- يجب على بنك الجزائر الاستعجال في تبني معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والعمل على إلزام البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية على تبنيها.
- على واضعي السياسات المالية والنقدية في الجزائر، إصدار تشريعات وإتباع طرق تنظيمية تشجع على تطوير المنتجات المالية التي بدورها تلبي احتياجات المتعاملين من ذوي الدخل المنخفض، والعمل على إتباع منهج شامل يضمن جودة الخدمات من خلال الشفافية في تسعيرها وحماية حقوق المستهلك.

VI- المصادر والمراجع :

1 – الكتب:

1. حسنية. (2015). *العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية وتطبيقية –*. الجزائر.
2. سامي نجيب. (2007). *التامين ورياضياته* (المجلد 04). مصر: دار التأمينات.
3. صندوق النقد العربي. (يناير, 2018). تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق الإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته على تحقيق الشمول المالي في الدول العربية. ابو ظبي، الإمارات العربية.

2 – الرسائل والمذكرات:

1. حنين محمد بدر عجور. (مارس, 2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة-، رسالة ماجيستر في إدارة الأعمال. كلية التجارة: الجامعة الاسلامية.

3 – المقالات:

1. حنان دريد، و الطاوس غريب. (أفريل, 2021). دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائري. مجلة البشائر الاقتصادية، 07(01)، الصفحات 276-295.
2. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة(02)، الصفحات 104-129.
3. عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، و عبدلي هالة. (جوان, 2020). الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 07(02).
4. نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه. مجلة الاقتصاد الجديد، 10(03).

4 – المؤتمرات:

1. دهيليس سمير. (2018). آلية ومتطلبات المصارف الاسلامية في الجزائر. تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري. البليدة: جامعة البليدة 02 علي لونيسي.

French & English references:

1. Mohieldin M, Iqbal z, Rostom , & Hess XiaoChem. (2018). The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion and the revolution World Bank gramp.
2. Ndlovu Godfrey , Toerien Francois .(2020) .The distributional impact of access to finance on poverty: evidence from selected countries in Sub-Saharan Africa.

References translated from arabic :

1-Books:

1. Hassania, 2016, the relationship between financial inclusion and economic growth - a theoretical and applied study - Algeria.VI-2- Letters and Memos.
2. Sami Naguib, 2007, Insurance and Mathematics, Fourth Edition, Insurance House, Egypt.
3. Arab Monetary Fund, (January 2018), the implications of the banking sector's commitment to implement measures related to combating money laundering and terrorist financing on its ability to achieve financial inclusion in the Arab countries. Abu Dhabi, UAE.

2- Letters and memoranda:

1. Haneen Muhammad BadrAjour, March 2017, "The Role of Financial Inclusion in National Banks in Achieving Social Responsibility towards Customers - A Case Study of Islamic Banks Operating in the Gaza Strip -", Master's Thesis in Business Administration, Islamic University, College of Commerce.

3- Articles:

1. Hanan Duraid, and Taoues Gharib. (April, 2021). The role of Islamic finance: a case study of a sample of Al Baraka Bank and Algerian Al Salam Bank clients. Al-Bashaer Economic Journal, 07(01), pp. 276-295.
2. Suria Shanbi, and Al-Saeed bin Lakhdar. (2018). The importance of financial inclusion in achieving development. Journal of Finance and Accounting (02), pp. 104-129.
3. Abdali Habiba, Abdi Wafaa, Abdi Hala, Joan 2020, Islamic banking in Algeria "Reality and Challenges", Journal of Law and Political Science - University of Khenchela - Volume 07, Issue 02.
4. Nabil Bahuri, 2019, Financial inclusion as a tool for achieving economic and social stability and the requirements to achieve it, Journal of the New Economy, Volume 10, Issue 03.

4- conferences:

Dhelis Samir. (2018). The mechanism and requirements of Islamic banks in Algeria. Activating the role of Islamic finance in the Algerian financial sector. Blida: University of Blida 02 Ali Lounisi